

التسعينات إلى 13,6٪ سنة 1999. وهذا الانخفاض -كما يشير التقرير- لا يوافق التطور الهيكلي للاقتصاد الوطني الذي يعرف مساهمة أكثر فأكثر اتساعا للقطاع الخاص في ميادين التشغيل والإنتاج والمداخيل.

سيدي الرئيس، معالي الوزير، إنها فعلا إشكالية ففي الوقت الذي نشكو من تأخر الإقلاع الفعلي للاقتصاد الوطني بغية تحقيق نسبة نمو قوية متواصلة ومنظمة وفي الوقت ذاته الذي يحتل القطاع الخاص مساحات أوسع في اقتصادنا نشكو من ضعف محير ومخيف للمستويات المسجلة لمداخيل الجباية العادية (الصفحة 9 من التقرير عن الجباية العادية)، وأستشهد بما يأتي: "لم تتوقف الجباية العادية عن التضائل في النسبة المئوية للنتائج الداخلي الخام على المرحلة المتوسطة. وهو الشيء المقلق بالنسبة إلى مستقبل المالية العمومية لبلادنا". فأين يكمن الخلل، معالي الوزير؟

هل يكمن في ضعف المنظومة القانونية، أم في ضعف النظام المؤسساتي للاقتصاد، أم في المنظومة المصرفية والجبائية، أم هو في دور الدولة في مجالي التنظيم والرقابة؟

إن مناجم معتبرة -إن صح التعبير- غير مستغلة -تقريبا- تتملص من رقابة الدولة.

سيدي الرئيس، إن أموالا معتبرة -كما قلت سابقا- ترصدها الدولة سنويا في قوانين المالية المتتالية للمجالين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة ما يتعلق بالخدمات العمومية القاعدية (المدرسة والصحة... إلخ) ومجالات الاستثمار (الفلاحة والري والمؤسسات المصغرة والقروض المصغرة والامتياز... إلخ).

سيدي الوزير، أعيد طرح نفس السؤال الذي طرحتموه مرتين في هذه القاعة، المرة الأولى عند تقديمكم قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والمرة الثانية بالأمس: لماذا لا تؤدي كل هذه النفقات إلى الفعالية الاقتصادية

السيد الرئيس،

أما فيما يخص مداخلتي في الموضوع الذي نحن بصدد مناقشته، فأقدم -بداية- خالص تشكراتي إلى اللجنة، رئيسا وأعضاء ومساعدين وكذا إدارات وزارة المالية والدوائر الوزارية الأخرى، على ما بذلوه من جهد في تحضير النص وإثرائه.

إن الشيء الملفت للانتباه هو الصراحة التي تناولها التقرير التقديمي للمشروع من خلال طرح واقعا للاقتصادي والاجتماعي وتحليله وكذا السياق الزمني الذي أعد فيه.

سيدي الرئيس،

دون الغوص في سرد متاعب شعبنا وهمومه، فقد تناولها زملائي من قبلي بإسهاب، التشخيص معروف وجهد الدولة المبدول للحد من آثار الأزمة المتفاقمة والحادة معتبر بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة ولا يمكننا إنكاره أو تجاهله وما أعتقد الحل الأنجع للمعضلة.

إننا نتفق، معالي الوزير، على أن مشكل البلاد الاقتصادي هيكلي. إن اقتصاد بلادنا غير مستقر، ينمو ببطء ويرتكز -أساسا- على عائدات المحروقات، أي بمعنى آخر أنه لا يركز على الفعالية الاقتصادية الحقيقية التي تخلق الثروة وتضمن الاستقرار.

إن اقتصادنا، معالي الوزير، غير مستقر وغير متنوع غير مهيا لخوض غمار المنافسة الدولية. إنه غير قادر على تلبية حاجاتنا الاجتماعية المتزايدة بمستوى مقبول وبشكل منتظم. لكننا في ذات الوقت، وهنا تطرح الإشكالية، نلاحظ على الاقتصاد الوطني وهو ينتقل من اقتصاد موجه ومركز ومؤسس على الربح احتل فيه القطاع العام مساحة كبيرة إلى اقتصاد سوق مفتوح بدأ يأخذ فيه القطاع الخاص مساحات أكبر (الفقرة الأولى من الصفحة 4 من التقرير التقديمي) وهذا أمر مشجع بطبيعة الحال، أن موارد الجباية العادية تتقلص مقارنة بالنتائج الداخلي الخام حيث انخفضت نسبتها من 20٪ في بداية

من الشفافية من خلال مشروع هذا القانون وأمام نواب الشعب بالذات دون غيرهم. كما يجب ألا تتحول الاعتمادات الموجهة إلى دعم الجانب الاجتماعي، الواضحة في هذا المشروع والمستمدة من برنامج السيد رئيس الجمهورية، إلى مجرد أفكار أو حتى قرارات بل المهم أن تتجسد في واقع ملموس يعاينه المواطن يوميا، حتى نشعر بحق أن سنة 2001 هي -فعلا- سنة الإقلاع الحقيقي الشامل. إن من شأن ذلك أن يعيد ثقة المواطنين في مؤسساتهم وفي مسؤوليهم، أينما كانوا ومهما كانت مواقعهم وانتماءاتهم الحزبية أو توجهاتهم الفكرية، ذلك أن ثقافة الدولة التي ننشدها جميعا لرجال الدولة لا يجب أن تبقى مجرد كلمات نلوكها بل ممارسات مجسدة في الميدان.

إن موقفنا في جبهة التحرير الوطني هو أن يشعر المواطن -أي مواطن كان وفي أي رقعة من الوطن كان- أن العدالة تعمل على تجسيد القانون وحده وأن هذه الإدارة إدارته لا إدارة الأحزاب أو الحكومات المتعاقبة وبالتالي فهي في خدمته وتعمل في صالح الدولة الجزائرية بمفهومها الشامل. بل على المواطن أيضا أن يشعر بأن التنمية تتوجه إليه وأن هذا الفقر الذي ضرب ملايين المواطنين والمواطنات حالة عرضية عابرة ستزول بفعل إرادة الرجال المخلصين والنساء المخلصات من أبناء وبنات هذا الوطن وبنواياهم المخلصة وإرادتهم، بل وبفعل أعمالهم الدؤوبة في الميدان والتي يجب أن تنأى، عن أي تحزب ضيق أو ميل سياسي.

هذه هي غايتنا التي يجب أن يعمل الجميع عليها. وهذه هي الأهداف التي نتوخاها في جبهة التحرير الوطني لتكريس ثقافة الدولة.

السيد الرئيس، لايفوتني هنا أن أؤكد، بشأن حسابات التخصيص الخاصة المعتمدة لدى خزينة الدولة والمدرجة ضمن هذا المشروع، أهمية الأموال المرصدة لها لصالح الأهداف المتوخاة منها بدل استمرار حالات التجميد غير المبررة لهذه الأموال، مثلما ظل عليه حالها طيلة الأعوام الماضية خاصة بالنسبة إلى صندوق الجنوب.

وإلى المردود الاجتماعي المنتظرين منها؟ فأسأل من جديد: أين يكمن الخلل؟ هل يكمن في الخيارات أم في أجهزة أنهيكتها التراكمات البيروقراطية والرشوة والمحسوبة فعجزت عن القيام بوظيفتها؟

معالي الوزير، إنني متفق معكم تماما على ما قلتتموه أمس من أنه علينا أن نشمر عن سواعدنا. وأعتقد أنكم تتفوقون معي أيضا في أنه علينا جميعا وعلى من بيدهم الحل والربط -خصوصا- العمل بجد على تطهير المناخ العام للبلاد بتدابير تمس الشكل في جانب والجوهر في جوانب أخرى؛ لأن رهان تحقيق دولة الحق والقانون لن يكسب وتغيير الذهنيات السائدة (ذهنية الكسب)...

الرئيس: شكرا للسيد مجاهد لخضاري، وأحيل الكلمة إلى السيد امحمد بوعزارة.

السيد امحمد بوعزارة: شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

الزميلات والزلاء نواب الأمة الموقرين،

لايسعني في البداية إلا أن أثني على عمل اللجنة، إثراء وتعديلا. كما أثني على التوجه العام للحكومة في تبني بصمات اجتماعية تبرز بوضوح في أوجه عديدة من هذا المشروع. ويمكن أن نتمثلها في رفع الاعتمادات المخصصة للجانب الاجتماعي بما في ذلك السكن الاجتماعي والخدمات الاستشفائية والأداءات العائلية وضمان استقرار الأسعار للإنتاج الفلاحي وكذا صندوق تشغيل الشباب والصندوق الاجتماعي للتنمية، إضافة إلى خدمات أخرى كالتربية والتعليم العالي والتكوين والامتيازات الفلاحية. كما تبرز سمات دعم هذا التوجه الاجتماعي في التكفل بمشاكل المواطنين في المناطق الأكثر حرمانا بصفة خاصة، وفي تفعيل تعزيز التضامن الوطني إزاء مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية المحرومة والعجزة والطفولة المسعفة. وحبذا لو دعمت هذه الإجراءات الاجتماعية برفع أجور العمال، الذين تضررت قدرتهم الشرائية خلال السنوات الماضية، في جو

الرئيس: شكرا للسيد أمحمد بوعزارة، وأحيل الكلمة إلى السيد عثمان رحمانى وله حصة الكتلة.

السيد عثمان رحمانى: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

رجال الإعلام ونساءه،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2001 في وضع تميز ببعض الأحداث المهمة، من بينها: تحسن مداخيل المحروقات الناتج عن ارتفاع سعر برميل البترول، وسقوط أمطار مباركة يبشر بموسم فلاحي جيد وإن تخللت ذلك أمطار طوفانية لم تتوقعها وزارة الفلاحة ولا أجهزتها وتصريحاتها في بعض المناطق والولايات تسببت في أضرار مادية وبشرية.

وإذ نقف في هذا المقام وقفة ترحم على الضحايا ونتقدم بأخلص تعازينا إلى عائلاتنا، فإن الحكومة ملزمة بالتكفل بالمتضررين ومددهم بالمساعدات اللازمة وبصفة استعجالية خاصة وفصل الشتاء على الأبواب ودائرة الفقر تزداد اتساعا والوضع الأمني تدهورا والمسلحون ومن يغذوهم لم يعجبهم الوثام المدني ونحن على أبواب شهر رمضان المعظم.

سيدي الرئيس، لامجال لتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي دون الفصل نهائيا وبشجاعة في تكريس دولة الحق والقانون بكامل معانيها ومعالمها، من خلال نشاطات مؤسسات الدولة.

إن نجاح الحكومة في تجسيد برنامجها من خلال قوانين المالية كأداة فعالة يحتاج إلى أرضية صلبة ومتجانسة يرتكز عليها.

إن هذا الصندوق، الذي تتراكم ملايينه الأربعة عشر والذي سيصبح رصيده المالي -مع الشروع في تطبيق هذا المشروع- أزيد من 21 مليار دينار، يجب أن يرى النور فقد طال انتظار المواطنين في ذلك الجزء من الوطن وعيل صبرهم وهم يتشوقون إلى مشاريع لم تتجسد ميدانيا من ميزانية هذا الصندوق منذ أن برز فكرة عام 1997، بل منذ أن تجسد في ميزانية سنة 1998 وما تبعها من الميزانيات اللاحقة.

وإنه لمن الضروري أن نؤكد مرة أخرى أهمية التوجيه السليم للمشاريع التي يمكن أن تدرج ضمن ميزانية هذا الصندوق. ومن جهتي ما زال عند رأيي عندما طلبت مرارا من هذا المنبر الموقر بالذات توجيه أموال هذا الصندوق، الذي اعتمد لتصحيح أوضاع المنطقة، إلى مشاريع كبرى من شأنها أن تحقق شيئا من الإقلاع التنموي الذي تحتاج إليه تلك المناطق المحرومة. وبعد هذا المسعى الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله الصندوق. ولا أعتقد أن المرسوم الصادر في أوت 2000 يتجاوب مع الأهداف التي نتوخاها له.

إن أول تلك الأهداف والمشاريع، التي تعالت أصوات زملائي في هذا المجلس الموقر أكثر من مرة لتحقيقها، هو مشروع السكة الحديدية الذي توقف للأسف ومعه كادت آمال العديد من أبناء وبنات ذلك الجزء من الوطن أن تتبخر لو لا إيمانهم بالله وبوجود رجال في هذا الوطن هم امتداد لرجالات نذروا أنفسهم للوطن كله.

السيد الرئيس، هناك نقاط أخرى تحتاج منا إلى أكثر من وقفة عند مناقشة هذا المشروع، وأجدني أتوقف عند واحدة منها تتعلق بالرسومات القضائية.

لقد اجتهد زملاؤنا في لجنة المالية والميزانية -مشكورين- في الدفاع عن بقاء تعريفات الرسوم المطبقة على شهادة الجنسية وصحيفة السوابق العدلية وعقد الكفالة كما كانت...

سيدي الرئيس، إن تدهور الأوضاع الاجتماعية أدى إلى اتساع دائرة الفقر في المجتمع. ومن أهم العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في الجزائر ما يأتي:

- 1- التردد في اتخاذ القرار الاقتصادي وانسجامه مع القرار السياسي والمنظومة القانونية.
- 2- تعطيل إمكانات الاستثمار بسبب عدم أهلية المحيط الاقتصادي، إداريا وجبايا ومصرفيا وجمركيا.
- 3- غياب إعادة انتشار النسيج الصناعي بعد حل المؤسسات، هذا النسيج الصناعي الذي عاد إلى التفهقر هذه السنة.
- 4- تدهور القيمة الشرائية للدينار رغم تراجع نسبة التضخم.
- 5- سوء إعادة توزيع الثروة الوطنية حتى أصبح الدخل المتوسط للعائلة الجزائرية لا يؤمنها من الجوع والمرض.

سيدي الرئيس، لقد أصبحت البطالة شبحا مخيفا منذرا بعواقب وخيمة لا يعلم مداها إلا الله. لذا نطالب بوضع سياسة استثمارية شجاعة لتطويق هذه الظاهرة، وذلك بتوفير الشروط الاقتصادية والمالية الكفيلة بتوفير سوق حيوية للشغل. ونتساءل عن عدم دفع عجلة الاقتصاد بالرغم من التحكم في ظاهرة التضخم وفي عجز الميزانية وبالرغم من استقرار سعر الصرف.

سيدي الرئيس، إننا نتأسف لاستمرار النزيف في هيئة التدريس وهجرة الأدمغة الناتج عن تدهور الوضع الاجتماعي للأساتذة والطلبة، مما يحد العطاء أو التحصيل العلمي. وإذ نشكر لجنة المالية على الالتفاتة الطيبة من خلال منح الجامعة ألفتي (2000) منصب مالي، إلا أننا نعتبر أن ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ماتزال ضئيلة بالنظر إلى المشاكل التي يعانيها الأساتذة والباحثون والطلبة الذين يحتاجون هذه الأيام.

سيدي الرئيس، لا يمكن أحدا أن ينكر أن الحكمة تقتضي ترشيد النفقات وفعاليتها وتوجيهها الوجهة التي تحقق القدر الأكبر من المردودية والفائدة والمنفعة للمواطن، إلا

وإن كان الوثام المدني قد تحقق في جانبه القانوني، وذلك أمر مهم، وجب علينا متابعة العمل على تجسيد الجوانب الاجتماعية والفكرية والثقافية وصولا إلى تحقيق ترقية الوثام المدني كما جاء في آخر مقدمة برنامج الحكومة.

إن تكريس دولة الحق والقانون يمر عبر التطبيق الصارم للقوانين على الجميع. وبهذا تكون للقانون حرمة وللحريات العامة والخاصة حرمتها.

سيدي الرئيس، إن تطبيق قانون المالية يستوجب حتما تفعيل الائتلاف الحكومي، من خلال تكريس مبدأ المشاركة السياسية. لقد قلنا مرارا إن العمل التشاركي يستوجب التشاور السياسي الدائم والمستمر حول كل ما يهم مصير الجزائر. هذا العمل فقط هو الذي يبني الثقة بين جميع الشركاء ويستقطب إسهام كل القوى الفاعلة في المجتمع.

إن تكريس دولة الحق والقانون ومبدأ المشاركة السياسية يعني كذلك إفساح المجال للأحزاب السياسية المعتمدة والتي هي في طريق الاعتماد كي تقوم بدورها في توجيه المجتمع واحترام ثوابته وأمنه وحرياته وحقوق المواطنة فيه وجعله يحتضن حقيقة البرامج التي تعتمدها الأغلبية ويجسد في الواقع تدابير قوانين المالية، من ترشيد النفقات والاستهلاك وإنتاج ثروات جديدة وأداء الواجبات الضريبية نحو الدولة، تجسيدا للتكافل الاجتماعي الذي لاتضبطه القوانين فقط وإنما الروح الوطنية والدينية التي يتمتع بها شعبنا الكريم.

سيدي الرئيس، إن الارتجال في صياغة أو تنفيذ بعض التدابير الاجتماعية يفقدها الفعالية المرجوة. كما أن تعدد الهياكل والوسائط المكلفة بتنفيذ الشق الاجتماعي في قانون المالية أمر يبدد الطاقات ويشتت المال العام بما لا يجعلنا نحقق في النهاية الأهداف المبتغاة. فهلا كان من أولويات العمل الحكومي الترشيد الهيكلي وتوحيد التدابير والهياكل بدلا من الازدواجية في العمل!

1- رفع الأجور بمعدل قدره 20٪ وذلك باعتماد سعر مرجعي للبرميل قدره 21 دولارا أو عن طريق رفع طفيف لعجز الميزانية وذلك في قانون المالية الأولي أو التكميلي عند الاقتضاء.

2- الإسراع في عرض القانون الأساسي العام للتوظيف العمومي.

3- تحريك الآليات الملائمة لصدور بعض القوانين المهمة، كالقانون الأساسي للقضاء.

4- العمل على الحد من عدم استهلاك الاعتمادات المخصصة للتجهيز.

5- نطالب بقوة وإلحاح كل القطاعات الوزارية المعنية بالأحياء الجديدة التي أنجزت في ضواحي المدن بتطهير وضعيتها فيما يخص المرافق والشبكات المختلفة، من ماء وصرف للمياه وكهرباء وغاز وهاتف وشبكة طرقات.

سيدي الرئيس، إن سيطرة الدول الكبرى على مختلف الأسواق العالمية وحركة رؤوس الأموال والتقرير في مصير الأمم والشعوب والدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية، كمنظمة العفو الدولية التي تكيل بمكيالين والتي تضغط على دولتنا ورموزها متغافلة عما يجري من انتهاكات وعدوان صارخ من القوات الصهيونية على الأرض المباركة وشعبها حتى أصبحنا لاندري إن كان عمى الألوان قد أصابها أم أنها تريد إكمال إنجاز ما عجز عنه الإرهاب في الجزائر، سمحا بالتحكم في سياسات مختلف الدول العربية والإسلامية، الشيء الذي عطل قدراتنا وإمكاناتنا المحلية والإقليمية وتجلى في مواقف هذه الدول الشقيقة وفي تعاملها مع الحصار الظالم والمستمر على الشعب العراقي الذي يعاني كارثة إنسانية كبرى.

كما يتجلى ذلك أيضا في تقاعس الحكومات العربية عن اتخاذ الإجراءات الملموسة والشجاعة للدفاع عن الانتفاضة المباركة وأطفال الحجارة العزل، الذين أعلنوا النفي للدفاع عن كرامة الأمة ومقدساتها رافضين التفریط في الأرض المباركة والقدس الشريف والسياسات الاستسلامية مهما كانت مغلفة بشعارات سلام مزعوم.

أنا لانجد التزاما دائما بهذه المبادئ؛ فكثيرا ما أنفقت مبالغ معتبرة في تغطية نشاطات لا مردودية لها واليوم نفاجا بتخصيص مبلغ 38,5 مليار سنتيم لتغطية مهرجان شباني لو سلمت إلى بعضهم لدخلوا بها عالم التنمية ولقلصوا مساحة الفقر. ألم تكفنا ألفية واحدة لبني مزغنة؟!

سيدي الرئيس، لا يمكن جلب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية مادامت:

1- قوانين الجمهورية غير محترمة من الجميع وفي كل الحالات والظروف.

2- الإصلاحات الاقتصادية بطيئة ومتردة وغير شجاعة.

3- المؤسسات المشرفة على ترقية الاستثمار مصابة بداء الغموض والتردد والجهوية والفئوية والمحسوبية.

4- المنظومة المصرفية ماتزال تترنح في عجزها بعيدا عن آليات تحديثها وعصرنتها وتأهيلها.

سيدي الرئيس، لا يفوتنا أن نشمن ما ورد في المشروع:

1- الشجاعة في اتخاذ قرار تغطية عجز الميزانية العامة للدولة.

2- الإجراءات المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات.

3- زيادة ميزانية التنمية المحلية.

4- مواصلة مسح ديون البلديات.

5- التكفل بالصحة والمطاعم المدرسية.

6- تحسين منحة العجزة والمعاقين.

كما نشمن جهود اللجنة الموقرة فيما تقدمت به من تعديلات، كالغاء الرسم الجديد على الوقود، والاعتماد المالي الإضافي لصالح ميزانيتي التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع العمل والحماية الاجتماعية، وإلغاء الزيادات في الرسوم على شهادتي الجنسية والسوابق العدلية.

سيدي الرئيس، إننا في حركة مجتمع السلم نطالب بما يأتي:

الضرائب بصورة مستمرة ومنتظمة، فكانت الجباية العادية تمثل ما يقارب 20٪ من الناتج الداخلي الخام وتنفوق الجباية النفطية من حيث مساهمتها في إيرادات الميزانية.

وكان المنطق المعمول به أن تساهم الإيرادات النفطية أو الجباية النفطية في نفقات التجهيز بينما تخصص الإيرادات العادية من الضرائب والرسوم لنفقات التسيير.

أما اليوم مع سنوات التغيير الاقتصادي والتسوية الهيكلية وازمحلل مؤسسات القطاع العام كقوة اقتصادية، فإن الإحصائيات الرسمية تشير وبكل وضوح إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام تفوق مساهمة القطاع العام. ولانخطئ إذا قلنا إن أكثر من نصف القيمة المضافة المحققة خلال سنة يتم خارج القطاع العام.

لكننا نجد بالمقابل أن مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة قد تدهورت بصورة ملحوظة ومستمرة منذ بداية التسعينات، ولم تعد تمثل اليوم إلا 10٪ من الناتج الداخلي الخام ولا تساهم في الميزانية إلا بأقل من 40٪. وهنا يبرز تناقض وغرابة دولة كالجزائر، فمن جهة نلاحظ تعاظم دور القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة ومن جهة أخرى تضاؤل نسبة الجباية العادية في الناتج الداخلي الخام. وهو تناقض لا يمكن تفسيره إلا بشيء واحد هو عجز إدارة الجباية عن تحديد الوعاء الجبائي وتحصيل الضرائب بكافة أنواعها، على الرغم من أن الاقتطاع الجبائي في الجزائر ضعيف قياسا على جيراننا، حيث تتجاوز مداخيل الجباية العادية في المغرب نسبة 22٪ بينما تقارب في تونس نسبة 19٪.

يشجع غياب التحصيل الجيد وثقل الجهاز الجبائي واستعماله طرقا بالية التهرب والغش الجبائيين عن قصد أو غير قصد. ويقدر حجم التهرب بأكثر من 50 مليار دج سنويا كحد أدنى إن لم نقل 100 مليار دج، دون أن

قال تعالى:

"ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتتعد ملوما محسورا" صدق الله العظيم.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد عثمان رحمانني، وأحيل الكلمة إلى السيد فيصل فارسي.

السيد فيصل فارسي: شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أثني في البداية على ما أوردته اللجنة من تعديلات في هذا المشروع، وعلى الجهد المبذول في تقديمها التقرير التمهيدي بتوصياته البناءة.

لاشك أن الجزائر تمر بفترة حرجة جدا من جراء الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني، التي ما من شك أنها ذات أثر اجتماعي قاس على جيب المواطن. لكن هذا لا يمنعنا من إبداء ملاحظات عامة عن هذا المشروع، إذ لا بد من التحضير الجيد لمواجهة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي ستنجر عنه خسارة للاقتصاد وللخزينة الجزائرية بمبلغ يقارب ملياري دولار بسبب إلغاء الحدود الجمركية، نتيجة التحرير المطلق لدخول السلع المتعددة الجنسيات إلى الجزائر، وضعف آليات المنافسة للمنتجات الوطنية على المدى المتوسط.

أما عن الجباية العادية فالملاحظ أن الجزائر في السنوات العشرين، التي سبقت التسوية الهيكلية و بروز صندوق النقد الدولي في حياتنا اليومية، تميزت بسيطرة شبه مطلقة للقطاع العام على كافة الأنشطة والمجالات.

كان القطاع العام بمؤسساته الكبيرة يشغل وينتج ويدفع

معاشو بومليك مع إضافة دقيقة إلى مدة تدخله.

السيد معاشو بومليك: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

أود في البداية أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى جميع أعضاء لجنة المالية والميزانية على الجهود التي بذلوها والتعديلات التي اقترحوها.

تبقى دراسة مشروع قانون المالية ومناقشته حدثا هاما في حياة الأمة ويحظى باهتمام كل مواطن، إذ ينتظر من خلاله تحسين أوضاعه الاجتماعية ورفع قدرته الشرائية. إن مشروع قانون المالية يكتسي أيضا أهمية كبيرة بالنسبة إلى تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس مؤخرا.

سيدي الرئيس، إن مشروع قانون المالية الذي ناقشه اليوم يتميز بالحذر الشديد، وهذا باعتماده سعرا مرجعيا للبرميل الواحد من البترول قدره 19 دولارا وسعر صرف الدولار بمبلغ 72 دج.

وحسب تقديرات الاختصاصيين فإن سعر برميل النفط سيبقى يفوق 22 دولارا أمريكيا مهما كانت السياسة المنتهجة من منظمة الأوبك للزيادة في الإنتاج.

إن المواطن لا يجد نفسه معنيا مباشرة بحالة ارتفاع سعر برميل البترول أو انخفاضه وبخيرات البلد؛ لأنها لا تخفف من معاناته.

سيدي الرئيس، إن الظروف السياسية والاقتصادية الواقعية التي أعد فيها هذا المشروع لاتمنعنا من التحدث عن ظروف المواطن ومعاناته اليومية التي يعرفها العام والخاص. فالزيادات المستمرة في الرسوم

يشمل القطاع غير الرسمي الذي لا يساهم مطلقا في الجباية مهما كانت نوعيتها.

وأعود هنا إلى ما صرح به الوزير أثناء تقديمه هذا المشروع وهو غياب الفعالية، هذه الفعالية التي كلفت وماتزال تكلف خزينة الدولة الكثير رغم كل الإصلاحات أو النفقات.

وعليه لا بد من التفكير في إعطاء التحكم في ثغرات التحصيل الجبائي، خاصة الضرائب والرسوم العادية، الأولوية لكن ليس بفرض ضرائب ورسوم جديدة يدفعها المواطن الذي يبقى يعاني انهيار القدرة الشرائية.

ونتساءل عن الأسباب التي تقف وراء تجنب فرض رسوم جمركية إضافية على بعض المنتجات المستوردة، سواء تلك السلع الثانوية أو التي يتم إنتاجها محليا، خاصة وأن الاستيراد قد أصبح ظاهرة واسعة الانتشار وأكثر النشاطات التجارية المدرة لأرباح كبيرة أدت إلى تنامي عدد المستوردين ليبلغ 40 ألفا مقارنة بعدد المصدرين الذي يعتبر ضئيلا جدا إذ يبلغ 400 مصدر. وبهدف دفع عجلة الاقتصاد خارج المحروقات، لا بد من عكس منطوق الاستيراد لصالح منطوق التصدير. ولا يتأتى ذلك إلا بفضل مستثمرين أكفاء ينتجون منتوجا جزائريا منافسا في السوق الدولية.

إن عالم الأعمال اليوم ينتظر الليونة في المنظومة القانونية والشفافية التامة، مع فتح المجال أمام المنافسة النزيهة.

فالدولة التي لاتوزع بعدل مواردها، رغم قلتها، على أبنائها لا يأتيتها رجال أعمال من آفاق بعيدة ليأتمنوها.

(السيد حسين نية، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، ينوب عن الرئيس).

السيد رئيس الجلسة: شكرا. أحيل الكلمة إلى السيد

- 1- توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة إلى تجارة التجزئة.
- 2- إحداث رسم على الوقود.
- 3- الرسم القضائي للتسجيل.

إن توسيع تطبيق الرسم على القيمة المضافة إلى سوق التجزئة سيؤثر في سعر المواد الاستهلاكية والخدمات والمنتجات والعمليات. وفي غياب المعطيات والأرقام المفصلة عن هذا الموضوع، أقترح أن يؤجل هذا التوسيع إلى الوقت المناسب عندما تتحسن الأوضاع الاجتماعية للمواطن.

أما عن إحداث رسم على الوقود، فأثني على اقتراح اللجنة إلغاء هذا الرسم نظرا إلى انعكاساته السلبية على تسعيرة النقل بمختلف أنواعه وعلى النشاط الفلاحي.

فيما يخص الرسم القضائي للتسجيل، أثني على اقتراح اللجنة الإبقاء على تعريفه الرسم المطبق على شهادتي الجنسية والسوابق العدلية ورفض رفعها وإلغاء الرسم على عقد الكفالة القضائية.

إن التقليل من الوثائق الرسمية المطلوبة من الإدارة في تكوين ملف التوظيف هو الحل بدل رفع تعريفه الرسم على هذه الوثائق.

سيدي الرئيس، في الأخير، أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن استياء سكان ولاية سيدي بلعباس، خاصة سكان الأحياء والمناطق المتضررة من الفيضانات التي اجتاحت الولاية مؤخرا، من عدم تكليف وزراء الجمهورية أنفسهم عناء التنقل إلى المناطق المتضررة حتى يشعر سكانها -على الأقل- بأن السلطات الوطنية لم تتدخل عنهم وحتى التلفة العمومية قزمت هذه الكارثة وبثت بعد 48 ساعة من وقوعها صورا لاتعبر عن حجم الخسائر. فقد خلفت قتيلين و13 جريحا وفرعا وسط المواطنين وخسائر مادية معتبرة بلغت 46 مليار سنتيم، و688 عائلة منكوبة وإتلاف عدد كبير من ممتلكات المواطنين. وأذكر على

والضرائب، مع تجميد الأجور منذ سنوات، تؤدي لامحالة إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن وتفشي الفقر وانخفاض الاستهلاك وبالتالي ركود الآلة الاقتصادية للبلاد.

لقد تعهدت الحكومة والتزمت في برنامجها بتحسين القدرة الشرائية للمواطن وظروف معيشتة، وحتى معالي وزير المالية وعد برفع الأجور. أرجو من معاليه، باعتباره ممثلا للحكومة، الوفاء بالعهد ولو في اجتماع "الثلاثية" المقبل؛ لأن دعم الطبقة المتوسطة ومساندتها يساهم في استقرار البنية الاجتماعية. وهذا يعتبر كيفية من كيفية محاربة الفقر.

سيدي الرئيس، إن المشروع الذي أمامنا تضمن تدابير إيجابية، أذكر منها على سبيل المثال ما يأتي:

1- ارتفاع ميزانية التجهيز، مما سيعطي دفعا جديدا للنشاط الاقتصادي. ولكن تبقى الزيادة المقدره بنسبة 19,84٪ ضعيفة مقارنة بحاجات القطاعات، وتستطيع رفعها باستعمال جزء من رصيد صندوق ضبط الموارد الذي يقدر بمبلغ 300 مليار دج تقريبا وبجدولة تسديد المديونية العمومية على المدى الطويل.

2- تكفل الخزينة العمومية بمستحققاتها على المؤسسات العمومية المحلة المتنازل عنها للأجراء، بهدف إزالة معوقات استمرار المؤسسات الجديدة. ولكن ما لاحظته أن الخزينة تتكفل فقط بالديون الجبائية والديون البنكية، وتتجاهل الديون شبه الجبائية وديون الممولين. فهل تتكفل الخزينة بكل الديون أم بمستحققاتها فقط؟

إن انطلاق أنشطتها مرتبط برفع هذا العائق.

3- إعادة تنظيم سوق التبغ والمنتجات التبغية.

4- مواصلة مسح ديون البلديات.

سيدي الرئيس، تضمن هذا المشروع أيضا تدابير جبائية من شأنها أن تثقل كاهل المواطن وتزيد من تدهور قدرته الشرائية. ويتعلق الأمر بما يأتي:

السيد مصطفى بوعلام: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد الرئيس،
معالي الوزراء ومرافقيهم من الإطارات،
زميلاتي، زملائي النواب،
السيدات والسادة الضيوف الكرام،
السلام عليكم. وبعد:

أغتنم فرصة مناقشتنا مشروع قانون المالية لسنة 2001 لألفت انتباه واهتمام الحكومة وأعضاء مجلسنا الموقر إلى بعض الصعوبات وإلى الوضع الاستثنائي الذي تعانيه 28 بلدية من بلديات ولاية الجزائر، والتي كانت تسمى سابقا الدوائر الحضرية. سوف لن أتعرض في هذا المقام للتنظيم أو التسيير الذي جعل من هذه البلديات مجرد مصالح إدارية عاجزة عن التكفل بأدنى حد من الخدمة العمومية أو السير العادي والمنتظم للوظائف المسندة إلى البلدية في مختلف المجالات، بل يتعلق الأمر، سيدي الوزير، بدفع الرسم على النشاط المهني إلى هذه البلديات حيث يدفع كليا إلى محافظة الجزائر الكبرى منذ عام 1995 إلى غاية نهاية عام 1999، ومنذ 1 جانفي 2000 إلى يومنا هذا تدفع نسبة 70٪ منه إلى محافظة الجزائر الكبرى، بعد تعديل لجنة المالية وجهه بذلته أثناء مناقشة قانون المالية لسنة 2000. إلا أن هذه الوضعية الاستثنائية مازال مستمرة حتى بعد صدور الأمر الرئاسي رقم 01-2000 بتاريخ 2000/3/1 والمتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها، والذي ينص على خضوع ولاية الجزائر للأحكام المطبقة على جميع الولايات، خاصة المادة الثانية منه التي تنص على أن البلديات التي تشملها ولاية الجزائر وعددها 57 بلدية تخضع للأحكام المطبقة على جميع البلديات، كما تنص على اتخاذ أحكام خاصة عن طريق التنظيم لمطابقة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها وسيورها مع التشريع والتنظيم المعمول بهما.

السيد الرئيس، بالرغم من صدور الأمر الرئاسي، الذي يلغي الأمر رقم 97-15 اعتمادا على قرار المجلس الدستوري رقم 02/2000 الذي يقر بعدم دستورية الأمر

سبيل المثال لا الحصر حي باب الضاية الواقع بالمدخل الجنوبي للمدينة. إن تأخر مصالح الحماية المدنية في إبلاغ المواطنين بذلك، مع أنها كانت على علم بحدوث الفيضانات أربع ساعات قبل وقوع الكارثة وتراقبها، ونقص الإمكانيات زادا في حجم الخسائر.

أطلب باسم سكان الولاية من السلطات العليا للبلاد الإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة مخاطر فيضانات وادي "مكرة" التي تعرفها دوريا مدينة سيدي بلعباس والبلديات التي يمر بها هذا الوادي، وهي: رأس الماء، بوخنيفيس، سيدي خالد وسيدي لحسن.

لقد يئس سكان هذه المناطق المتضررة من هذه الوضعية ومن الوعود المتكررة والمتجددة التي قطعتها لهم السلطات المحلية والوطنية والتي لم توف بها إلى يومنا هذا، ماعدا تسجيل سنة 1998 عملية دراسة كيفية حماية هذه المناطق من الفيضانات ولم تنته إلى يومنا هذا.

سيدي الرئيس، في انتظار انتهاء هذه الدراسة، أطلب من معالي وزير المالية تسجيل عملية استعجالية لبناء 60 مسكنا لإسكان المنكوبين بحي باب الضاية والأحياء الأخرى للمدينة والبلديات المتضررة وعملية أخرى في إطار الصندوق الوطن للسكن في البلديات الأخرى، وتسجيل عملية تجهيز لاقتناء شاحنات التنظيف ومضخات المياه القذرة وإعادة تكوين المخزون الأمني (الوقائي) للحماية المدنية من خيام وأغطية وعتاد متنوع. كما أطلب تكفل وزارة التضامن الوطني وصندوق الكوارث الطبيعية بمساعدة المواطنين الذين أتلقت ممتلكاتهم. ونطالب بالتطبيق الصارم لقوانين التعمير ومنع البناء في المناطق المهدة بالفيضانات.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد معاشو بومليك، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوعلام.

الجبايين والعمل على عصرنتهما بما يسمح بتحقيق المزيد من الفعالية والنجاعة في التحصيل والتوظيف، وبما يحرر الجماعات المحلية، لاسيما البلديات، ويمكنها من التخلص من المديونية ويمكنها من القيام بالمهام المنوطة بها ومن أداء وظائفها العمومية نحو المواطن وبالتالي الإسهام في التنمية المحلية.

السيد الوزير، كلما عرض علينا مشروع قانون المالية وجدنا سلسلة من التدابير والزيادات التي تشغل كاهل المواطن، وبهذا نتجه شيئا فشيئا نحو تفكير الأغلبية الساحقة من الشعب.

ليس ثمة مجال، اليوم، للحديث عن الزيادات المستمرة في ظل تدهور المستوى...

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد اسعاد، فليفضل.

السيد أحمد اسعاد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد صرحتكم، سيدي وزير المالية، في ردكم على تساؤلات النواب -عند دراسة قانون المالية التكميلي لعام 2000- أن برنامجكم الحقيقي سيترجم في قانون المالية لعام 2001، وها نحن اليوم أمام مشروع هذا القانون الموعد الذي يأتي في وقت تعترف فيه الحكومة في ندوتها الوطنية المنعقدة مؤخرا أن الفقر والحرمان مسا أغلبية الشعب الجزائري، وأن الحالة الاجتماعية للمواطنين قد تدهورت إلى مستوى الخط الأحمر غير المقبول في دولة بلغت المداخيل فيها 20 مليار دولار هذه السنة.

سيدي الوزير، لقد قدمتم مشروعكم هذا وأنتم تعتزون

رقم 97-15 المحدد للقواعد القانونية الخاصة بتنظيم ولاية الجزائر وسير عملها، إلا أن الغالبية العظمى من بلديات ولاية الجزائر تعاني العجز المالي والمديونية فضلا عن عجزها عن التكفل والقيام بالمهام المنوطة بها. ضف إلى ذلك تجريد هذه البلديات من الإمكانيات المادية والبشرية التي كانت ملكا عموميا مشتركا لبلديات مدينة الجزائر، حيث حولت إلى مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تكونت سنة 1995. ويشوب هذه المؤسسات المستحدثة كثير من الغموض من حيث طبيعتها القانونية وكذا تحديد وضبط مجال الخدمات التي تقدمها ومصادر تمويلها وتوظيفها.

وأمام هذا الغموض في توظيف عوائد الرسم على النشاط المهني، وعدم المساواة في التكفل باحتياجات البلديات في مجال الخدمة العمومية، من إنارة وإصلاح لقنوات تصريف المياه وصيانة للطرقات والمقابر وتكفل بالنشاط الثقافي وبالعمارة وغيرها من الخدمات، بات من الضروري، سيدي الوزير، تعديل المادة 222 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المحدثه بموجب المادة 14 من قانون المالية لسنة 2000 وذلك بإعادة دفع الرسم على النشاط المهني كليا إلى البلديات المحرومة منه بولاية الجزائر على غرار ما هو معمول به في باقي بلديات الجمهورية.

السيد الوزير، إن مثل هذه التدابير المجحفة تدفعنا اليوم أكثر إلى العمل والبحث عن آليات أنجع، سواء على الصعيد التنظيمي أو بالبحث عن التمويل وزيادة الإيرادات المالية قصد التكفل الجيد بمدينة الجزائر باعتبارها واجهة للبلاد يسكنها عشر سكان الجزائر فضلا عن كونها عاصمتها السياسية والاقتصادية. وأخص بالذكر هنا التكفل الجدي بمشروع ميثرو ومطار الجزائر اللذين طال أمدهما.

هذا ما يدفعنا جميعا إلى الضرورة الملحة للفت انتباه الجميع، من أعضاء مجلسنا الموقر وأعضاء الحكومة، إلى ضرورة المباشرة الفعلية لإصلاح الإدارة والنظام

ولم تعد هناك حاجة إليه؛ لأنه لم يبق -بكل بساطة- بل لم يترك مصاصو دماء الشعب وأملاك الدولة شيئا يؤخذ بالدينار الرمزي. ثم هل يعقل أن تلغي مادة واحدة في قانون المالية قانونا بأكمله طبق مدة عشرين (20) سنة؟!

فإن كان ولا بد من ذلك فمن حقنا أن نعرف نتائج هذا التطبيق. من المستفيد منه؟ من ماذا؟ وكم استفاد؟.

3- المادة 38: نرى أنه من المجحف بحق المواطن المالك للأرض والمعني بتدابير هذه المادة أن يفرض عليه تعويض مالي يناسب ويعادل القيمة التجارية لهذه الأرض، باعتبارها أرضا فلاحية، رغما عليه بل رغم أنفه.

نتساءل، سيدي الوزير، ألا يمكن أن يستعمل جزء من أموال صندوق ضبط الموارد المالية في تصفية النزاعات المتراكمة في مستوى العدالة وتصفية ديون الخزينة العمومية على المواطنين وبالتالي طي هذا الملف مرة واحدة.

4- المادة 44: كنا نأمل أن تبدي الحكومة مؤشرا حسن نية في موضوع أسعار البنزين، وذلك على غرار حكومة جيراننا بالجهة الغربية. وكان أملنا أن يخفض سعر البنزين أو أن يبقى -على الأقل- على ما هو عليه، ولكن تبخر هذا الأمل باقتراح زيادة قدرها 3 دج. علما أن لهذه الزيادة آثارا مدمرة في كل المستويات (النقل، السلع ذات الاستهلاك الواسع... إلخ).

انطلاقا من هذا، نشكر اللجنة على إلغاء هذه الزيادة تماشيا مع آمال المواطنين الذين وضعوا فينا ثقتهم للدفاع عن مصالحهم.

سيدي الوزير،

أختم مداخلتني هذه بالدعوة إلى المزيد من المبادرات في المجالات الآتية:

باستعادة التوازنات الكبرى لميزانية الدولة وبارتفاع ميزانية التجهيز إلى مستويات تحديت بلوغها في دول أخرى، وهذا شيء نشمنه. ولكن الشيء الذي لا يمكنكم الاعتزاز به هو تلك الرسوم والضرائب التي تضمنها مشروعاتكم والتي من شأنها أن تزيد من متاعب الشعب وأن تؤثر سلبا في مستوى معيشته المتدني.

سيدي الوزير، لقد أصبح المواطن الجزائري خبيرا في تقلبات سعر البترول، فيتخوف من انخفاضه وينتابه السرور لتحسنه. وهو في هذه السنة أكثر سرورا وغبطة للوصول مداخيل الخزينة إلى مستوى قياسي لم يعهد من قبل. ولكن الأمل يبقى ممزوجا بمرارة تجميد الأجور منذ عهد بعيد وبقائها في مستوى لا يسد الرمق ولا يغني من جوع.

وعليه نطالب بإلحاح، في هذا الإطار، بضرورة الزيادة في الأجور وأن يتم ذلك إنفاذا للطبقة المحرومة لا مناورة سياسية تستفيدها أطراف يعرفها الشعب حق المعرفة.

سيدي الوزير، أتطرق فيما يأتي إلى بعض مواد المشروع، لأبدي الملاحظات الآتية:

1- المادة 17: اشتملت هذه المادة على رسوم جديدة من شأنها أن تجعل تعامل المواطن مع إدارة القضاء مكلفة جدا، حيث ارتفعت معظم الرسوم بأضعاف ما كانت عليه وكأنا نريد أن نبعد المواطن عن العدالة.

وأثني، في هذا الإطار، على إلغاء اللجنة الرسوم الجديدة على شهادتي الجنسية والسوابق العدلية -وهي مشكورة على ذلك- وذلك لكثرة حاجة المواطنين -خاصة فئة الشباب- إليهما في تكوين الملفات الإدارية وملفات طلب الشغل.

2- المادة 37: ورد في الصفحة 25 من التقرير التقديمي للمشروع أن الأهداف المرجوة من القانون رقم 81-01 لم تعد ملحة للإبقاء عليه بالنظر إلى السياق الحالي، إلا أننا نرى أن أهدافه قد حققت بنسبة 100٪

إن المؤشرات لا تبعث على الارتياح، فنسبة البطالة بلغت 30٪ ومئات الآلاف من الجزائريين يعيشون في مستويات أدنى من الفقر. فكيف يمكن تصور مستقبل حياة المواطن في ظل هذا الوضع المتميز بمؤشرات الزيادة في الأسعار وتكتم مداخيل المحروقات؟

يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2001 زيادات في الرسوم على المواد الطاقوية وذات الاستهلاك الواسع من جهة، ومن جهة أخرى يعاني العمال تدهور القدرة الشرائية وينتشر الفقر في أوساط المواطنين.

سيدي الوزير، يبقى تخصيص ندوة وطنية لتشخيص الآفة وتحديد آليات التضامن الوطني بعيد التحقيق مادامت مداخيل البترول واحتياطات الصرف لا تنفق بالعدل على المواطنين لإزالة مظاهر الغبن والحرمان في شوارع مدننا وقرانا.

سيدي الوزير، تضمن مشروع الميزانية المقترح تدابير إيجابية لهذا نجد أنفسنا مثمنين لها، ومن بينها تخصيص مبلغ أربعة (4) ملايين لكل من الغاز الطبيعي والكهرباء الريفية، وملحين على العدالة في التوزيع.

كما نشم في نفس الوقت ماذهبت إليه اللجنة من دعم لقطاعي التعليمين العالي والابتدائي بستة آلاف (6000) منصب. ولاشك أن ذلك سيعود بالفائدة على المنظومة التربوية، ومحاربة الأمية التي تزحف باستمرار. ويؤدي هذا إلى التطرق، سيدي الوزير، إلى تخصيص مبالغ مالية لترميم المدارس الابتدائية وتجهيزها.

السيد الوزير، أود تقديم بعض الملاحظات والاستفسارات. فيما يخص الرسم على القيمة المضافة، نعلم أنه رسم حديث وعصري وفعال خاضع لتوجيهات صندوق النقد الدولي. وهو منتشر خصوصا في الدول ذات تقاليد الاستهلاك الواسع والقدرة الشرائية المرتفعة. وانطلاقا من هذا مراعاة لضعف القدرة الشرائية عندنا، أفلا يستحسن إيجاد صيغة مرنة أكثر لتطبيق هذا الرسم؟

1- التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.

2- تطهير ديون البلديات، تعزيزا للتنمية المحلية ودعمها لها.

3- تنمية الفلاحة والري.

4- المشاريع الكبرى، كالتطريق السريع شرق-غرب خاصة الجزء الرابط بين مدينتي البويرة والعاصمة مرورا بالأخضرية، والاعتناء بالسدود والحواجز المائية.

وفقكم الله لخدمة البلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد اسعاد، وأحيل الكلمة إلى السيد نجيب دنون.

السيد نجيب دنون: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم.

نتوجه بداية بالشكر الجزيل إلى الإطارات التي سهرت على إعداد هذا المشروع انطلاقا مما تم رصده من عيب أو خلل في المنظومة القانونية ومن تجاوزات ولدها التسيير العشوائي. كما أتوجه بالشكر إلى اللجنة الموقرة التي عكفت على دراسة المشروع وإثرائه. وأخص بالشكر والثناء السيد الوزير على عرضه القيم المبني على الطرح المنطقي وعلى دعوته إلى فتح باب النقاش.

لقد تضمن عرضكم، سيدي الوزير، كثيرا من الحقائق وتبنى لغة الصراحة. ونحن إذ نتفهم واقع البلاد من الناحية الاقتصادية فهذا لا يمنعنا من الحديث -بالحاح- عن الواقع الاجتماعي المزري الذي تعانيه أغلبية المواطنين.

سيدي الوزير، إلى متى سيستمر هذا الوضع؟ وهل من إجراءات وقرارات شجاعة تبعث الأمل على الأقل؟.

الإخوة الإعلاميين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم، بداية، بالشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة على
الجهد الواضح المبذول في إعداد التقرير التمهيدي وعلى
ما عبرت عنه من انشغالات، هي بالفعل انشغالاتنا خاصة
إلغاء الزيادات في الأسعار.

السيد الوزير،

لقد اعتمدتم في تأطير مشروع قانون المالية لسنة 2001
على مبلغ 19 دولارا سعرا مرجعيا، رغم أن المتوسط في
حدود 28 دولارا. وبررتم ذلك بالتخوف والحذر من
تقلبات سوق النفط وما يترتب على ذلك من صدمات
ونحن نشاطركم هذا الحذر، لكن نعتقد أنه مبالغ فيه
خاصة وأن الدول المصدرة للنفط ملزمة باتفاق يقضي
بالتخفيض الآلي للإنتاج إذا انخفضت أسعار النفط إلى
22 دولارا، اللهم إلا إذا كانت هذه الدول لا تلتزم
بالاتفاق. وكان من الممكن أن يكون السعر المعتمد 20
دولارا على الأقل، فما رأيكم في هذا؟

السيد الوزير،

أثمن الزيادة المعتمدة في ميزانية التجهيز التي وصلت
إلى 48٪ خلال سنتين، ولكنني أتساءل عن تنفيذ
الميزانية الذي يعتبر مشكلا كبيرا يجب التفكير فيه
بجد، إذ أنني أعلم أن قطاعات وزارة كثيرة لا تنفذ
الميزانية المرصودة لها. إذا سلمنا ببعض الأسباب
والعوائق الموضوعية، التي تعرقل التنفيذ، فإن هناك
أسبابا كثيرة أخرى غير مقنعة. ما تعليقكم على ذلك؟
وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتفادي هذا الخلل؟

واسمحوا لي في هذا السياق أن أتساءل عن الميزانية
الإضافية التي لا تصل في الوقت المناسب، الأمر الذي
يدفع بالمسؤولين عن تنفيذها إلى التسرع وصرفها بطريقة
عشوائية وبهذا تكون النتيجة مشوهة لا تحقق الهدف
المنشود. فهل من تفكير جدي في هذا الموضوع؟

خاصة حينما يتعلق الأمر بالمواد ذات الاستهلاك الواسع.

إن الرسم على القيمة المضافة مهم، سيدي الوزير، لكننا
نسجل تطبقا أعمى له. فهل من وسيلة تجعل تطبيقه
مرنا؟

نلاحظ غياب الرسوم الجمركية في المشروع مما يدفعنا
إلى التساؤل: هل معنى ذلك أننا نتجه نحو إصلاح جبائي
جذري، أم هناك أشياء أخرى نجهلها؟

سيدي الوزير،

ما هي التدابير الواجب اتخاذها لبعث الاستثمار في
الجزائر؟.

نعلم بوجود علاقة بين هيئة الجمارك ووزارة المالية، لكن
هل من تكامل بينهما؟

أخيرا نتمنى، معالي الوزير، أن يكون صدركم طيلة هذه
الأيام قد اتسع لكل الانتقادات.

ونثمن بهذه المناسبة مساعيكم كلما استهدفت المصلحة
العامة.

وعليه نتمنى لكم التوفيق والنجاح في هذه المهمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد
شعبان سماعلي.

السيد شعبان سماعلي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

الزملاء النواب،

والنية التي أبدتها السيد رئيس الحكومة وعلى وعدكم -شخصيا- بإعادة النظر في الأجور، أرجو أن يلقى هذا الموضوع الاستجابة العاجلة.

السيد الوزير،

تفرض المواطنة الحقيقية تقاسم الجميع الأعباء بعدل، ويقتضي ذلك ترشيد النفقات العمومية بكل صرامة وشجاعة فليس من العدل أن تهدر أموال طائلة بغير وجه حق في أمور تعد ثانوية إذا ما قورنت بحاجات أساسية ماسة للمواطن. كل ذلك على حساب أغلبية مسحوقة فيها الفقير الباحث عن لقمة العيش والتلميذ الذي يحلم بكراس أو كتاب أو مدفأة، وفيها الموظف الذي يتطلع إلى تغيير قميص اشتراه منذ سنوات أو المريض الذي يبحث عن قرص دواء يخفف يشعر به من ألم.

السيد الوزير،

اسمحوا لي أن أتساءل في الأخير عن عدم تخصيص الميزانية التي يتطلبها قانون المجاهد والشهيد الذي تمت المصادقة عليه في هذا المجلس.

أشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد إدريس خضير.

السيد إدريس خضير: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

معشر الحاضرين،

السلام عليكم ورحمة الله.

أرى في مستهل تدخلني أن الحالة المالية لهذه السنة مريحة، نظرا إلى ارتفاع أسعار النفط والزيادة في الإنتاج.

السيد الوزير،

إن الاعتماد شبه المطلق على المحروقات أمر غير صحي يدعو إلى ابتكار وسائل جديده وتفعيلها لتنوع مصادر الإيرادات، بمكافحة التهرب والغش الجبائين عملا بمبدأ المساواة بين المواطنين. لا يعقل أن يدفع الموظف والتاجر البسيط ما عليهما بينما يتهرب أصحاب الملايير بطرق ملتوية ومشبوهة، وحتى الذين يدفعون بعض الرسوم يتحايلون بتواطئ مع بعض الموظفين.

* التنمية الريفية:

إن اهتمام المشروع بهذا الملف يستحق كل التقدير والتشجيع لأن الريف الجزائري، الذي يعتبر مهد البطولات والتضحيات بالأمس القريب، يفتقر سكانه في كثير من الأحيان إلى أبسط الضروريات كالماء والطريق والمدرسة. وبهذه المناسبة أطالب بتوزيع عادل وشفاف للغلاف المالي، سواء على مستوى الوطن أو داخل الولاية الواحدة والدائرة الواحدة والبلدية الواحدة.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم ارتباط الأمن الغذائي بعالم الفلاحة، فالشعب الجائع شعب مسلوب الإرادة والسيادة. وعليه أدعو إلى إعادة النظر في الرسوم المطبقة على بعض المواد التي تدخل في الإنتاج الفلاحي، ولم لا الإعفاء خلال العشرية القادمة.

السيد الوزير،

لقد شهدت عملية بناء المساجد في السنوات الأخيرة تأخرا ملحوظا لأسباب عديدة. لذا أطالب بإعفاء المواد والتجهيزات الموجهة إلى هذا الغرض من الرسم على القيمة المضافة، نظرا إلى الدور الهام الذي يلعبه هذا المرفق العام في حياة المواطن.

* القدرة الشرائية:

السيد الوزير، وأنتم صاحب اختصاص وخبرة بإمكانكم بعملية بسيطة تشخيص حالة الفاقة التي يتخبط فيها المواطن. وعليه وبناء على ذلك وعلى رغبة الإخوة النواب

ومجابهتها. وأرى أن هذه الزيادة تشكل عبئا ثقيلا على السواد الأعظم من المواطنين.

من السهل جمع المال بهذه الطريقة أو غيرها ولكن من الصعب التفكير في الوضعية التي يوجد فيها الأفراد وما يترتب عليها من عواقب.

وإذا كان أول ما تفكر فيه الحكومة هو جمع المال بواسطة الجباية والرسوم والأتاوى والتعريفات الجمركية وما إلى ذلك، لسد حاجاتها في تسيير دواليب الدولة وإنجاز بعض المشاريع، وإذا ظلت مقتصرة على هذه الموارد التي تحصل عليها من هذه الناحية ومن المحروقات، فإن ذلك لا يكفي بل عليها أن تبحث عن موارد أخرى ناجعة أكثر، أهمها:

- انطلاق عملية الاستثمار، التي ظلت حبيسة الكلام والتمني، انطلاقة حقيقية.

إن هناك -حسب المعلومات- ما يربو عن 30 ألف طلب ومع ذلك لم يجسد الاستثمار إلى حد الآن على أرض الواقع.

ويبدو لي أن قوانين الجمارك والبنوك ووضعية الدينار هي العائق الأكبر في طريق تحقيق الاستثمارات.

- العمل على تطوير الفلاحة وعصرنتها وتوفير الوسائل والشروط الضرورية لها بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب.

- تحريك المؤسسات الاقتصادية العمومية التي أصابها الركود منذ حوالي عشر سنوات، وتطهيرها من العناصر الخاملة والمبذرة والمخربة، مثل المؤسسات السياحية والصناعية ومؤسسات البناء وحتى المؤسسات الثقافية ومن بينها مركب النشر بالرعاية الذي يمكنه تغطية أعمال القارة الإفريقية لكنه لا يغطي حتى أعمال خمسة (5) أشخاص، والبنوك التي ترفض حتى فتح حسابات

وتبدو لي في نفس الوقت المصالح المالية أكثر ضبطا وإحكاما في تسيير أموال الدولة وفي كيفية توزيعها من خلال علامات مثيرة للانتباه، حيث تم تخفيض الديون إلى 26,5 مليار دولار وستصل نهاية السنة إلى 25 مليار دولار، كما أزيلت بعض الوظائف الزائدة مثل وظائف وسيط الجمهورية وبعض المجالس التي كانت تثقل كاهل الميزانية فقط، إضافة إلى العمل على تطهير المصارف (البنوك) من الديون ومن العناصر المخربة ووضع حد للتلاعبات بأموال الدولة وتخصيص مبالغ معتبرة لبعض المرافق الحيوية.

ورغم تحسن الوضعية المالية إلا أن المشروع ما فتئ يضع أثقاله على كواهل المواطنين. ويتجلى ذلك في الزيادات التي عرفتها الرسوم على الوثائق الإدارية المتعلقة بالعدالة، حيث ارتفعت من أربع مرات إلى ست مرات، خاصة وأن هذه الوثائق مطلوبة في تكوين أغلب الملفات.

بالإضافة إلى الزيادة في أسعار المحروقات، كالزيت والغاز والبنزين، التي تترتب عليها زيادة في أسعار النقل والمنتجات الفلاحية والتدفئة ومواد الاستهلاك (كالخبز والأكل) وما إلى ذلك.

إن الأسعار المطبقة حاليا تفوق تلك المطبقة في العالم بحوالي أربع مرات، رغم أن النفط إنتاج محلي بينما تستورده الدول الأخرى من الخارج. وليس لهذه الزيادة ما يبررها مادامت أسعار النفط قد ارتفعت إلى مستوى مقبول، وعلى هذا الأساس لا يمكننا الموافقة على هذه الزيادة.

كما لا تسمح الوضعية الاجتماعية برفع الرسوم على الوثائق المذكورة وعلى المحروقات إلى هذا الحد.

وفي نفس الوقت، إن الوضعية المالية للجزائر في هذه الآونة مستحسنة، وحتى إن لم تكن كذلك لا يمكن فرض أمور على المواطنين ليس في مقدورهم تأديتها

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الإخوة أعضاء لجنة المالية والميزانية على الجهد المبذول في إعداد التقرير التمهيدي، وعلى التنقيحات والاضافات والتوصيات التي طعموا بها المشروع حتى يخرج في ثوب قانون يليق -ولو نسبيا- بواقع الشعب، آخذا في الحسبان مصالح الدولة.

كما أثنى على الإجراءات التي وردت في المشروع، خاصة ما تعلق منها بما يأتي:

- الاعتمادات المرصدة لمسح مديونية البلديات.
- دعم مخططات التنمية البلدية.
- الارتفاع النسبي في ميزانية التجهيز والأشغال العمومية.
- الدعم الموجه إلى القطاع الفلاحي والتخصيصات الإضافية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- الخدمات المدرسية.
- السكن الاجتماعي.

لكن هذا لا يمنعنا من الوقوف عند بعض الملاحظات التي أرى من الضروري إثارتها ومناقشتها في حضرتكم، السيد الوزير.

السيد الرئيس، إن قانون المالية الذي يضبط سياسة النفقات والإيرادات المالية للدولة على مدار السنة والذي يحدد أيضا الإجراءات المتخذة لدعم الاستثمار والتنمية لمحاربة الفقر والبطالة، يفترض فيه أن يتقيد بالمسائل البحثية التي تتعلق بسياقه. وإلا كيف نفسر إدماج بعض المواد التي ليس موضعها قانون المالية؟ مثل المادة 37 المتعلقة بإلغاء أحكام القانون رقم 81-01 المؤرخ في 07-02-1981.

هناك إجراءات قانونية عالمية لإلغاء أحكام قانون ما. والقانون رقم 81-01 ليس من قوانين المالية بل هو قانون مدني، وبالتالي فإن الإبقاء على ما ورد يعتبر سابقة في تجاوز القانون.

للمواطنين بأية عملة كانت مما يعني رفض المال والعمل وتفضيل الجلوس وتقاضي الأجرة.

سيدي الوزير، ما مصير المحلات المغلقة والوسائل المعطلة التي تتعرض للتآكل، مثل الأروقة والمعامل والدواوين وما إلى ذلك؟

إن هناك مداخل هامة لكنها ضائعة. فكم هو عدد الاجتماعات والملتقيات والمؤتمرات والمنتديات التي لا تكاد تنتهي؟ وكم تكلف الدولة سنويا؟

إن مثل المال كمثل الماء، إذا لم تضع له الحواجز والسدود انساب من كل حذب وصب.

إن إنعاش الاقتصاد لا يتم إلا بالعمل الجدي المدروس الذي يفتقر بدوره إلى محرك نشيط وحكيم يحرك الأفراد ويوجههم ثم يشجع العمل المنتج ويحارب العمل الطفيلي الذي طفا على السطح في بلادنا.

إن الخيرات موجودة على سطح الأرض وفي باطنها وفي أعماق البحار ولا يستخرجها إلا الغواصون الماهرون، وأعني بهم العباقرة من المفكرين والخبراء، ثم يقومون بتحويلها إلى وسائل صالحة للاستعمال.

ونحن مثلنا كمثل شخص ينام على الذهب وهو جائع...

السيد رئيس الجلسة: شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين مراو.

السيد نور الدين مراو: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومعاونهم،

الإخوة والأخوات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4 - وردت في نص المشروع مجموعة من الإعفاءات الضريبية لبعض القطاعات، ونحن نعلم أن بعض القطاعات تستفيد الإعفاءات الضريبية منذ سنة 1996. وعليه أعتقد، سيدي الوزير، أنه حان وقت وقفة تقييمية للعملية لمعرفة مدى تأثيرها السلبى والإيجابى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

5 - لقد أشار السيد وزير الفلاحة إلى فرض مجموعة من الأتاوى على الفلاحين وبأثر رجعي -والوثيقة موجودة- إلا أنني أثناء تصفحي هذا المشروع لم أجد لها أثرا.

وعليه أود نفسيرا لهذا الأمر. وأشكركم على حسن الإصغاء. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد نور الدين مراو. وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن حبيبي.

السيد عبد الرحمن حبيبي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير ومساعديه،

السادة رجال الإعلام،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

اسمحوا لي، بداية، أن أشكر أعضاء اللجنة المختصة على الجهود المبذولة رفقة الطاقم التقني لوزارة المالية.

السيد الرئيس، إن المغزى من قانون المالية هو اقتراح تدابير وحلول نظرية تطبق ميدانيا مدة سنة لتقييم بعدها، فيمكن مواصلة تطبيقها أو إلغاؤها وتعويضها بتدابير أخرى أكثر نجاعة وفائدة.

ومن البديهي أن يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2001، تماشيا وبرنامج الحكومة الذي صادقنا عليه مؤخرا، من أجل إيجاد حلول للأهمية المتزايدة للحاجات الأساسية للمواطن وما أكثرها خاصة في ميدان التجهيزات

وعليه ما على أصحابه، إذا أرادوا ذلك، إلا أن يعرضوا الأمر في سياق مشروع قانون خاص على مؤسسة البرلمان.

السيد الرئيس، إن تردي الوضع الاجتماعي إلى درجة تنذر بالكارثة وأمام فشل كل الإجراءات المتخذة والسياسات المتعاقبة في هذا الإطار، بات من الضروري فتح ملف الأجور الذي أصبح الشغل الشاغل لكل مواطن.

ومادام دعم القدرة الشرائية يعد ركيزة عملية الاستهلاك وبالتالي النمو وفي ظل التحسن المالي للدولة، أطلب برفع الأجور بنسبة وكيفية تسمحان بعودة الطبقة المتوسطة -على الأقل- المشكلة من العمال والموظفين والتي تعتبر -كما نعلم- ضمان أمن الدولة واستقرارها.

كما يجب أن تعلموا أنكم مسؤولون، أمام الله وأمام الشعب، عن محاصرة هذه المعاناة اليومية بعيدا عن المؤتمرات وكثرة الكلام والتحاليل.

كما لا يفوتني في هذا المقام، سيدي الوزير، أن أستفسركم عن بعض القضايا ذات البعد الوطني، وعلى رأسها ما يأتي:

1 - ما هي التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظرونها وتوقعونها من هذا المشروع؟

2 - أمام غياب إستراتيجية واضحة في المدى القريب لدعم الاستثمار والتنمية، والتي لم نلمس لها أثرا في هذا المشروع، وأمام هذا التحسن المالي للبلاد، ما هي أولويات الدولة التي ترونها ناجعة وفعالة في استعمال هذه الأموال؟ وكيف تتوقعون انعكاساتها على حياة المواطن؟

3 - يتم حاليا في مستوى وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات التحضير لخصوصية 911 مؤسسة -كما ورد في تصريح السيد الوزير- لكن غاب ذكره في المشروع. فمفسرون هذا الغياب أو التغييب؟

ذلك تسهيل جميع الطرق والوسائل للوصول إلى جمع أكبر نسبة من ذلك.

بصفة عامة يجب -في نظري- أن يعقد لقاء مع كل الجهات الخاضعة للضريبة والعاملين عليها والمجندين لها لدراسة كل المشاكل وإيجاد حلول قد تكون مفيدة للصالح العام إذا كانت النية صادقة.

السيد الوزير، ألا تعرفون أنه توجد أموال كثيرة مكدسة في المنازل لا يعلم مبلغها إلا أصحابها؟ فلا الدولة استفادتها ولا المعنيون استفادوها، وذلك بحجة عدم الثقة في البنوك التي لم تضع تحفيزا مشجعا لهم.

ألا ترون أنه حان الوقت لإيجاد حل لهذا الإشكال؟

السيد الرئيس، إن وزارة الفلاحة عازمة هذه السنة على عدم منح الفلاحين البذور والأسمدة -كما اعتادت على ذلك سابقا- بحجة أن أراضيهم ليست مخصصة في مخطط الوزارة لزراعة الحبوب. ألا ترون أنه من واجبنا، كمساعدة لهم ولو رمزية، تخفيض الرسم على القيمة المضافة على الأسمدة والبذور؟ ليتمكنوا من زرع أراضيهم التي ماتزال بورا هذه السنة. وما شكواى فلاحي ولاية معسكر خلال لقائنا معهم إلا دليل على ذلك، وما روبرتاج يوم أمس مع فلاحي ولاية تلمسان إلا تأكيد لما أقول.

السيد الرئيس، إن اللجنة -مشكورة- أضافت ألفي (2000) منصب إلى قطاع التعليم العالي ووجدت مخرجا لذلك ونحن نشاطرها بدورنا الرأي ونبارك التدبير. ولكن ألا ترون أنه وجب التفكير أيضا في إضافة بعض المئات من المناصب لأولئك الذين رفعوا التحدي وفتحوا المدارس ورفعوا العلم في القرى والمداشر بقطاع التعليم الأساسي، وصمدوا خلال العشرية الأخيرة وما يزالون مع ذلك مستخلفين تتلاعب بهم الإدارة كل سنة وليس لهم أي حق؟

العمومية التي تعود على البلاد والعباد بالخير، مثل إنشاء مناصب شغل لآلاف المواطنين الذين ينتظرون مناصب شغل تسد رمقهم ورمق عائلاتهم ومرافق صحية مجهزة تحاول أن تبعد عنهم تلك الأمراض التي عادت -بعد أن أختفت- نتيجة تدهور القدرة الشرائية وظروف المعيشة، وتوفير مدرسة بها التدفئة والطاولة والسبورة والماء الشروب ودورة المياه، وماء شروب يجده الأطفال في المدرسة وتجده العائلة في المنزل دون عناء ودون انتظار تصفير الحنفيات في المدن لساعات طويلة ليال أو قطع عشرات الكيلومترات في القرى من أجل جلب لترات عديدة من هذه المادة الحيوية.

سيدي الرئيس، إن قانون المالية يعتمد على الجباية البترولية والجباية العادية، وهذه الأخيرة يجب أن تغطي نفقات التسيير لكن كم هي بعيدة كل البعد عن ذلك. لهذا أصبح من الضروري التفكير في تدابير وحلول بمشاركة كل الذين يهمهم الأمر، سواء من قريب أو من بعيد، وألا تقتصر التدابير على الحلول السهلة مثل الزيادة في أسعار البنزين وفي الرسوم على الوثائق التي يستخرجها المواطن من قطاع العدالة، كشهادة السوابق العدلية وشهادة الميلاد، في قوانين المالية السابقة.

السيد الوزير، إن الزيادة في الرسم على القيمة المضافة يجب أن تراعى فيها المواد ذات الاستهلاك الواسع والمستعملة من الطبقتين الضعيفة والمتوسطة. لهذا أقترح أن تخفض إلى 07٪.

أما بقية المواد التي تعتبر كماليات فحتى وإن زاد هذا الرسم عليها، فإن ضعيف الدخل أو عديمه لن يحس بذلك لأنه لا يحتاجها.

السيد الرئيس، إن التفكير الصائب هو في كيفية الوصول إلى ثقافة جبائية يصبح معها المدين للضرائب يتوجه إلى دفع ما عليه وهو يحس أنه يتضامن مع إخوانه.

هذا من جهة ومن جهة أخرى على الجهات المختصة في

إن ما تقتضيه الحكمة هو أخذ الحيطة والحذر تجنباً لمفاجآت غير سارة. لذا لا بد من أن يلعب صندوق ضبط الموارد دوره كاملاً بكل فعالية وبكل شفافية تحت رقابة الهيئة التشريعية.

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو: هل هناك إجراءات تحفيزية تقترح الحكومة اتخاذها لزيادة موارد الدولة؟ وهل هناك دراسات تحدد المنضبطين في دفع الضرائب والرسوم وتحدد شرائحهم والمبالغ المحصلة حسب القطاعات وتحدد طبيعة المتهربين؟ ثم لماذا لا تبذل جهود إضافية في مجال الاتصال وتوعية المواطنين بأنواع الضرائب وأهميتها ومآلاتها حتى يعتبرها مجرد ورقة تحمل الغبن ولا بد أن يسعى بكل الوسائل إلى التهرب منها؟

فيما يتعلق بالتهرب الضريبي، إن إدارة الضرائب تعرف أكثر من غيرها صور التحايل المؤدية إلى التهرب، كالتصريحات الكاذبة والسجلات التجارية الوهمية. ولمعالجة هذه الظاهرة لا بد من تنسيق المهام بين مختلف القطاعات (الجمارك، الضرائب، التجارة، الصحة...) بالاعتماد على الإعلام، خاصة وأننا نجد في كل ميزانية قطاعية تخصيص مبالغ مالية للتجهيز بالإعلام الآلي.

ولا بد من الإشارة إلى استحالة الحد من التهرب الضريبي ما لم يفرض التعامل بالفواتير والرقابة الصارمة عليها من مختلف المصالح (الضرائب، الأمن...)، حتى لا تكون المعاملات التجارية على حساب خزينة الدولة من جهة. ومن جهة أخرى المواطنين -أكثر- الذين يتحملون كل تكاليف السلعة بما في ذلك الرسوم المفروضة عليها.

ثم أليس من المدهش أن تمتنع الشركات القابضة عن دفع المستحقات الواجبة عليها إلى حد الآن وهي التي تسير أموال الدولة؟ وكيف يطالب غيرها بذلك وتترك هي تتصرف في الأموال كما تشاء بإبداعها حيث تريد ومحتكرة الفوائد والأرباح؟

السيد الرئيس، خصصت في مشروع القانون مبالغ معتبرة لجانب التجهيز، وهو شيء إيجابي وهام، لكن على القائمين على ذلك أن يوزعوا هذه المبالغ توزيعاً عادلاً ومنصفاً على جميع الولايات وليس كما يقول المثل "التالي ما يلحقش".

وأخيراً، على أجهزة الرقابة المختصة القيام بدورها كاملاً دون نقصان وذلك بمراقبة المبالغ المالية الممنوحة للقطاعات في الولايات من حيث كيفية صرفها وتقييمها وكيفية إنجاز المشاريع والمدة المحددة لهذا المشروع أو ذاك. ولانطالبتها بالتحقيق في الأرقام الأخيرة وإنما في الأرقام الأولى فقط للمبلغ المالي.

من هنا تبدأ الشفافية وتعود الثقة إلى المواطن، وحينها تكتمل السلسلة ويعود الأمل وتطبق فكرة القول والفعل والتجسيد.

شكراً والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد عبد الرحمن حبيبي. وأحيل الكلمة إلى السيد جلال بوسيف.

السيد جلال بوسيف: شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زميلاتي، زملائي،

نشمن، بداية، ما بذل من جهد لحسن تقديم هذا الموضوع وجودة تبويبه مما أضفى عليه الوضوح.

يبرز مشروع قانون المالية هذا زيادة في القيمة المضافة ويؤكد زيادة دور القطاع الخاص وهيئته في هذا المجال.

إن مشروع قانون المالية يعتمد -أساساً- على إيرادات البترول، وما عانتها الجزائر حين انخفضت أسعار هذا الأخير يدفعنا إلى الاعتبار بذلك والتفكير ملياً في بدائل أخرى.

فيما يتعلق بالمادة 38، إن التعويضات الخاصة بالأراضي الفلاحية المؤممة والمذكورة في هذه المادة تبدو معقولة إذا ما تعلق الأمر بأراض استعملت للمصلحة العامة، ولكن ما ليس مقبولا هو أن يتاجر بها الخواص أمام أعين أصحابها الحقيقيين. وقد بلغنا كم في هذا الإطار بقضية في معسكر.

أما فيما يخص القانون رقم 81-01 فقد جاء الإجراء بعد خراب مالطا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جلال بوسيف، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بندي عبد الله.

السيد عز الدين بندي عبد الله: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء والطاقم المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد،

اسمحوا لي، في بداية مداخلتني وقبل التطرق إلى مشروع قانون المالية، أن أقدم كل التحية والشكر الجزيل إلى جميع أعضاء اللجنة على الجهود التي بذلوها في تعديل هذا المشروع خاصة تلك المواد المتعلقة بإلغاء مجموعة من الرسوم والضرائب الإضافية التي لها -بالتأكيد- انعكاس خطير ومباشر على القدرة الشرائية للمواطن.

سيدي الرئيس،

لقد ورد مشروع قانون المالية بين التحسين المسجل على مستوى الاقتصاد الكلي والتردي الواضح في قياسات الاقتصاد الجزئي ومقاييس الدخل الفردي المتراجع باستمرار.

سيدي الوزير، لقد تابعت باهتمام مداخلتكم وتفهمتم الطريقة التي كنتم تدافعون بها عن الإجراءات المختلفة المتخذة في هذا المشروع.

سيدي الوزير، ما هو مخطط العمل المتعلق بإعادة تنظيم الإدارة الجبائية وتحديثها؟

فيما يخص قطاع البنوك نتساءل: هل هناك -فعلا- سياسة لتطهير البنوك؟ وعلى أي أساس يتم ذلك؟ وللمن الأولوية؟ أهى للبنوك الفلاحية أم للتنمية المحلية أم للبنوك التجارية؟ وما هي أهداف هذه العملية؟

ما هي نتيجة وجود البنوك الأجنبية بالجزائر؟ وألا تعتقدون أن أثرها ضعيف وأنه بحكم طبيعتها تحكمتها ضوابط اقتصادية محضة ولا تسييرها اعتبارات اجتماعية ولا تبالي بالإنعاش الاقتصادي؟ نحن أولى بالتكفل بمشاكلنا بأنفسنا.

سيدي الوزير، ما هي الوضعية الحالية لخطوط القرض الدولية؟ كيف يتم تسييرها؟ وما مصيرها؟ ومن المستفيد منها؟

نثمن الجهود الجبارة التي تبذلها الدولة من خلال اهتمامها بالمناطق الريفية وننوه بها فهل هي سياسة الحكومة أم هي إجراءات ظرفية؟

إن ارتفاع نفقات التجهيز بنسبة 48٪ أي بمبلغ 415 مليار دج يعكس - فعلا - مدى اهتمام الحكومة بجانب التنمية.

والسؤال المطروح: هل هناك مشاريع مهيكلة تضمن التنمية المحلية وتوفر مناصب العمل وتحقق قفزة اقتصادية؟ أم أن هذه الأموال ستذهب أدراج الرياح كما حصل في السابق؟

لهذا نطالب بقانون ضبط الميزانية ولم لا عرض قانون ضبط الميزانية لسنة 1999.

نلاحظ أن اهتمام مشروعكم قد انصب على محاربة التهرب الجبائي للتبغ وأهمل الجانب الصحي له الذي من شأنه أن يثقل كاهل الخزينة بما هو أخطر.

سيدي الرئيس،
من بين هذه الإجراءات الخاصة والملموسة التي ينتظرها الشعب من هذا المشروع هي الزيادة في الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن. نعم، سيدي الوزير، فالوضع الاجتماعي - كما عبر عنه الكثير من زملائي النواب - قد وصل إلى حد لا يطاق، وهو ما يفرض ضرورة اللجوء إلى الزيادة في أجور الطبقة الشغيلة من جهة مع ضرورة التكفل بالحاجات الضرورية للطبقة غير الشغيلة من جهة أخرى، وكم هي في تزايد مستمر اليوم.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، إننا ندعم تصريحكم بضرورة ترشيد النفقات العمومية والحديث عنها بكل شفافية والصرامة في تنفيذ ميزانية الدولة. وأطلب في هذا الإطار من السيد الوزير تحويل الغلاف المالي المخصص لمهرجان الشبيبة والمقدر بمبلغ 83,5 مليارا - لصالح الشبيبة دائما - إلى تحسين أوضاعها المعيشية المتدهورة، إن على مستوى الإقامات الجامعية التي تسبب إضرابات واحتجاجات مشروعة لدى الطلبة إلى يومنا هذا أو بفتح مناصب شغل.

سيدي الرئيس،
أجدد شكري للجنة المالية على تخصيصها غلafa ماليا لتغطية ألفي (2000) منصب شغل لصالح قطاع التعليم. ونتمنى أن تولي الحكومة اهتماما خاصا للقانون الأساسي للأستاذ، الذي يعتبر سبب الاحتجاجات المشروعة المتكررة للأسرة التعليمية.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير،
قبل أن أنهي مداخلتني، أود أن أطرح إشكالية خاصة بالمشاريع التنموية الكبرى للمدن الكبرى وأخص بالذكر هنا ولاية وهران.

هل سياسة تطوير المدن الكبرى غائبة في الإستراتيجية الوطنية للحكومة؟ ألا يمكن جعل المشاريع الكبرى الخاصة بالمدن الكبرى (مثل ولاية وهران) مشاريع مركزية تدخل في صميم انشغالات الحكومة، تمويلا

حقيقة، إن اقتصادنا حاليا ما يزال اقتصادا مصطنعا فهو يعتمد كليا على مداخيل المحروقات بدلا من خلق الثروات في قطاعات أخرى غير نفطية.

حقيقة، إن المديونية العمومية تشكل عائقا وستبقى تحديا كبيرا أمام جميع الحكومات عند وضع ميزانية الدولة.

حقيقة أيضا، إننا لاننكر وجود مجموعة من التدابير الإيجابية في مشروع هذا القانون، خاصة فيما يتعلق بنفقات التجهيز ومسح ديون البلديات وغيرها من الإجراءات.

ولكن بالرغم من كل هذا نرجو أن تتفهم، سيدي الوزير، أننا نواب انتخبنا الشعب لندافع عن حقوقه وانشغالاته ولرفع تظلماته. إنه يشتكي يوميا من قساوة العيش، لأنه يئن يوميا من شدة البؤس والجوع. وسيكفي لذلك أن نتابع ما وقع في عمليات التسجيل للحصول على منحة التمدرس (2000دج) فقد كشفت عن واقع مر ومخز حيث تعيش حشود كبيرة من المواطنين الفقير والتهميش. ويكفي كذلك أن بلادنا نظمت مؤخرا ندوة حول الفقر والتهميش، وكشفت عن عمق الأزمة وحقيقتها إذ أكدت اتساع قاعدة الفقر (ما لا يقل عن 12 مليون مواطن يعيشون على حافة الفقر).

سيدي الرئيس،
لقد أكدنا في حركة مجتمع السلم وما تزال نؤكد أن الوثام المدني، بالرغم مما حققه من نتائج إيجابية لا ينكرها إلا جاحد، يبقى غير كاف إذا لم يتوسع إلى وثام اجتماعي يفتح آفاقا جديدة باتخاذ الحكومة إجراءات عاجلة لمواجهة التدهور المستمر للوضع الاجتماعي.

صراحة لقد كنا ننتظر في مثل هذه الظروف الصعبة والخاصة مشروع قانون مالية خاص يحتوي تدابير خاصة وملموسة فيما يخص البعد الاجتماعي والاستثمار وإصلاح البنوك، لكننا لم نجد كل هذا.

إن المشكل، سيدي الوزير، ليس في النفقات إذا ما قورنت بالدول المجاورة والمماثلة لنا وليس لها مدخول بترولي، فالوظيفة العمومي لا يمثل سوى 24٪ من اليد العاملة ودخله بالدولار ضعيف جدا، مما يعني عدم وجود تحرير للأجور. فعلى سبيل المثال يصل الأجر الأدنى المضمون في تونس إلى 180 دولارا وفي المغرب إلى 130 دولارا في حين لا يتجاوز عندنا 85 دولارا. وعليه نجد مبلغ 390 مليار دج من أجل 1.400.000 أجير أي نسبة 10٪ من الناتج الداخلي الخام.

قد تبدو نسبة كبيرة ولكنها في الحقيقة ضئيلة لأن المشكلة في نقص الناتج الداخلي الخام نتيجة عدم وجود إنعاش اقتصادي وعدم السعي إلى خلق ثروات جديدة رغم ما تملكه بلادنا من ثروات معدنية وطاقات بشرية.

ومقابل هذه النفقات التي من الضروري تسديدها هناك إيرادات الجباية البترولية والعادية.

تقدر الجباية العادية بمبلغ 411 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 10,5٪ من الناتج الداخلي الخام، وتبقى نسبة التهرب منها كبيرة جدا.

لإصلاح المنظومة الضريبية ولا تبسيط النظام الجبائي ولا حتى برنامج المخطط الإعلامي استطاعوا حل مشكلة التهرب الجبائي فالنشاط التجاري غير المعلن ما يزال موجودا مع أنه مسجل في كل من مديرتي التجارة والضرائب. كما توجد سيولة نقدية تقدر بحوالي 800 مليار دج في السوق الموازية غير مصرح بها. ويبقى الأجير الممول الرئيسي للجباية.

إن نظام الجباية ضعيف بقوانينه وتعقده وبمستخدميه أيضا، ولهذا على الحكومة وضع آليات وطرق برنامج شامل لتحديث الجباية العادية وتحديد سياسة جديدة للجباية كتخفيضها من أجل توسيعها. كما يجب إصلاح الإدارة ووضع مستخدم الجباية بالتنظيم والتأهيل والتخليص مع الوسائل الردعية لمن تخلف عنها.

ومتابعة، فلا تتغير أو تتعطل أو تتوقف بتغير أو تغيير الحكومات؟

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عز الدين بندي عبد الله. وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى قريشي.

السيد مصطفى قريشي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيرين ومرافقيهما،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلما عرض قانون مالية بهذا المجلس الموقر في السنوات الماضية إلا وبرت الحكومة إجراءاتها التقشفية مرة بالمديونية الخانقة ومرة بإعادة الجدولة وأخرى بانخفاض الإيرادات البترولية من جراء تذبذب الأسعار، وتطلب كل مرة تضحيات أكبر للحفاظ على التوازنات المالية الكبرى. فانجر عن هذه السياسات مزيد من البطالة والفقر وتدهور الحالة الاجتماعية.

ولقد ورد مشروع قانون المالية لسنة 2001 هذه السنة بنفس السياسات التقشفية ولكن بمبررات أخرى، ورغم الإيرادات المالية المعتبرة نتيجة ارتفاع سعر البترول ورغم استقرار معدل الصرف والتحكم في التضخم إلا أنه لم يأت بسياسة انتعاش اقتصادي ولا ببرامج قطاعية كبرى تستطيع أن تخفف من الحالة الاجتماعية المتدهورة.

لقد قلتم، سيدي الوزير، في عرضكم هذا المشروع إن حجم النفقات الضرورية للدولة مرتفع جدا حيث يمثل نسبة 25٪ من الناتج الداخلي الخام تصرف سنويا على نفقات الأمن والأجور والنفقات الاجتماعية وخدمات الديون العمومية.

- الأشغال العمومية: من 15 مليار دج عام 2000 إلى 27 مليار دج عام 2001.

صحيح، إن المعدل مرتفع جدا لكن انظر إلى حال الإنارة والطرق في الريف وإلى حال المؤسسات التربوية والجامعة يسجل نقص 25 ألف مقعد بيداغوجي ووجود سبعة طلبة في الغرفة الواحدة، والمستشفيات تفتقر إلى أسرة للمرضى ناهيك عن الأجهزة الطبية.

وعليه إن هذا المعدل موجود على مستوى الأرقام فقط بينما تغيب الفعالية، وهذا من مسؤولية الحكومة.

إن هذا النمو لا يساهم في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني. تضمن برنامج الحكومة الذي قدم إلينا إصرارا على تحقيق هدفين وهما: بعث الاقتصاد الوطني والتسيير المحكم والصارم للنفقات العمومية. وأتساءل هنا عن اعتمادات وزارات لم تبلغ مبالغها وبقيت كما هي تنتظر الفائدة.

إن توزيع الدخل في الجزائر غير عادل ولا هادف، لا ينعش الاقتصاد ولا يحسن الوضع الاجتماعي بل زاد من الفقر في المجتمع ومن تفشي البطالة. ونحن في حركة النهضة نقترح هنا توفير الضمان الاجتماعي للبطال حتى يسمح له على الأقل بتوفير الأدوية. كما يجب أن يرفق كل قانون مالية بقانون ضبط الميزانية، وأن يجعل دور مجلس المحاسبة الذي لم يقدم تقريره منذ أكثر من ثلاث سنوات فعالا. فما الفائدة من وجود هذا المجلس إذا لم توجد المراقبة على المال العمومي؟!

وشكرا لكم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن منصور، فليتفضل.

السيد عبد الرحمن منصور: شكرا السيد الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم،

بالنسبة إلى تسيير المديونية العمومية، التي تقدر بمبلغ 2646 مليار دج ومنها الدين الخارجي بحوالي 1545 مليار دج، لم نتحدث، سيدي الوزير، عن عدم دفع الدين بل على الحكومة أن تتفاوض مع الهيئات والدول الدائنة لنا حول توجيه مستحقات الديون إلى الاستثمار في الجزائر كما فعلت معظم الدول التي حولت ديونها إلى استثمارات في الزراعة والبيئة والمخططات المائية مثل الأردن ومصر والمغرب وتونس.

أما عن نفقات التسيير والتجهيز، فقد قدرت نفقات التسيير بمبلغ 836 مليار دج، أي حوالي 21٪ من الناتج الداخلي الخام. إن مهمة ترشيد النفقات العمومية من مسؤولية الحكومة، وتبذير الإدارة المحلية وحتى المركزية في هذه النفقات شيء مألوف عندنا.

إن مؤسسات الدولة في ملتقيات واحتفالات ومهرجانات بشعار "تحت الرعاية السامية" وافعل ما شئت بأموال الدولة. لقد سجلنا في السنة الواحدة تنظيم أكثر من 365 ملتقى واحتفالا ومهرجانا انتعش فيها اقتصاد الفنادق والإقامات الفخمة فقط لا غير، وهي ملتقيات لا فائدة فيها، كالندوة حول الفقر التي اجتمع فيها القوم مدة ثلاثة أيام لكي يقرروا وجود الفقر في الجزائر.

أما عن نفقات التجهيز فقد قدرت بحوالي 415 مليار دج، أي حوالي 9٪ من الناتج الداخلي الخام، مع معدل نمو مرتفع. وقد قدمت إلينا، سيدي الوزير، الأرقام الآتية عن القطاعات:

- التنمية الريفية: من 36 مليار دج عام 2000 إلى 41 مليار دج عام 2001.

- التربية: من 25 مليار دج عام 2000 إلى 32 مليار دج عام 2001.

- التعليم العالي: من 11,9 مليار دج عام 2000 إلى 16,6 مليار دج عام 2001.

- الصحة: من 6 ملايين دج عام 2000 إلى 11,2 مليار دج عام 2001.

نتعرف من خلاله الى التنمية في البلاد، ولكنه في السنوات الأخيرة يخلو تماما من العمليات التقييمية لعملية الصرف والاعتمادات الممنوحة والمشاريع المنجزة وغير المنجزة وتلك التي هي في طريق الإنجاز وأسباب التعطل. وبالتالي نجهل وجهة التنمية.

أما فيما يخص الولايات فقد قلت في العديد من التدخلات وأكد مرة أخرى انعدام التوزيع العادل للثروة الوطنية على الولايات والقطاعات إلى حد الآن وانعدام سياسة التوازن الجهوي بينما يسجل وجود سياسة تفكير بعض الولايات وسياسة المعارف والمحابة.

فيما يتعلق بالغلاف المالي للمشاريع، والله إن الغلاف المالي المخصص لمشروع بناء قسم في قمة الجبل حيث لا طريق ولا مواد بناء هو نفسه المخصص لهذا المشروع في المدينة. فمن سيبنى في هذه الحالة في قمة الجبل؟ أيعقل ألا نفرق بينهما؟

إن هذا الأمر قد جمد التنمية في الإرياف. ولهذا نجد كل الاعتمادات المالية الموجهة إلى القطاعات وبصفة خاصة في الأرياف تسيير ببطء وفي بعض الأحيان لا تسيير نهائيا. وعليه يفترض أن نطلع من خلال قانون المالية على وتيرة التنمية.

لقد ترقب الشعب مشروع قانون المالية هذا بعد أن أفرحته السيد الوزير، بالزيادة في الأجور وإذ به يرى عقد ندوة الفقر. أنا لا أدري سبب عقد هذه الندوة؟ ألسنا على علم بوجود الفقر في الجزائر حتى نعقد ندوة لذلك؟

توجد مؤسسات رسمية للدولة الجزائرية يجب أن تعرض عليها كل الأمور. وإنما والله لا أعترف بهذه الندوة بل بمن يحضر إلى هنا. هذا حتى تكون الأمور واضحة.

إننا مؤسسة دستورية، وتوجد الحكومة والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، ويبدو لي أنهم المسؤولون عن هذه الوضعية ولدراستها هناك مختلف اللجان التي تتولى ذلك.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة إطارات الوزارة،
زميلاتي، زملائي النواب،
أعتقد أن الصحافيين قد انصرفوا،
مساء الخير.

بداية وقبل أن أدخل في الموضوع وبعد أن سمعنا أمس أن مكتب المجلس الشعبي الوطني -مشكورا- قد أصدر بيانا يندد فيه بالمنظمات الدولية التي تسمى منظمات حقوق الإنسان، أتساءل: من سمح لها بالدخول؟

لقد فتحت الأبواب لبعض الجزائريين للذهاب إلى إسرائيل دون أن يأذن لهم أحد والمفروض أن يمنعوا من الدخول إلى الجزائر، فمن فتح الباب ثانية لهؤلاء للقدوم إلى هنا؟ يجب أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها على ما يبدو، سيدي الوزير، ولدينا ما نقوله في هذا الموضوع يوم يأتي السيد وزير الشؤون الخارجية إلى هنا.

وكما يقول المثل "كاش واحد يجيب لحنش لحصادتو" لقد طلبت زيارة المؤسسة العسكرية وإحضار العقدا والرجالات لاستفسارهم. كفانا من كل هذا...

السيد رئيس الجلسة: ادخل في الموضوع من فضلك.

السيد عبد الرحمن منصور (يوصل): هذه هي الجزائر أحبينا أم كرهنا. فلتذهب إلى فلسطين والعراق وليبيا الكوسوفو بدل أن تأتي إلى الجزائر.

إننا نعلم أن هذا العالم مبني على الظلم. لقد أوجدوا الإرهاب ثم قدموا وراءه والآن يريدون إفساد الوئام. هكذا أرى المسألة وسأعود إليها لاحقا.

أتوجه في البداية بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة والإخوة إطارات الوزارة على إعداد مشروع قانون المالية. لقد اعتدنا أن يكون قانون المالية هو الإطار الوحيد الذي

أما عن الشركات القابضة فهي قباضات الأرواح. إنها أمر غير مقبول، قد قمتم والله بمهازل.

لقد تكلم الأخ عن مجلس المحاسبة، فهل سلطتم المحاسبة والمراقبة والمعاقبة على المؤسسات العمومية؟...

السيد رئيس الجلسة: إن إضافة دقيقة للسيد عبد الرحمن لن تكفيه بل إن إضافة ساعة قد لا تكفيه. شكرا للسيد عبد الرحمن منصور، وأحيل الكلمة إلى المتدخل الأخير السيد لحسن بن غالم فليتفضل، ثم نصرف لتناول العشاء.

السيد لحسن بن غالم: السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

زملاتي، زميلاتي النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي وزير المالية،

بعد تفحصنا المشروع المعروض علينا والمعلومات المستقاة من تدخلكم يوم أمس عند تقديم المشروع، استنتجنا بعض الملاحظات والاستفسارات التي نلخصها فيما يأتي:

إن الاعتماد على عائدات المحروقات في بلادنا ليس اختياريا بل واقعا يجب التعامل معه، في انتظار إنعاش اقتصادي حقيقي يسمح لنا بتنويع مواردنا.

وعلى هذا الأساس نتذكرون أن أغلبية النواب قد اقترحوا إعادة النظر في السعر المرجعي المعتمد في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 خلال مناقشة هذا الأخير، والنتيجة أن نسبة 48٪ المخصصة للتجهيز سنة 2000 قد تقلصت نسبيا مما يفسر -حسب رأينا- عدم التأثير في الإنعاش الاقتصادي حتى الآن.

ولكن بعد الندوة يرد مشروع قانون المالية متضمنا زيادة في الأسعار دون الزيادة في أجور العمال.

فيبقى المواطنون ينظرون إلينا ولا أدري ما سوف يقولونه عنا.

فلماذا نقدم تدخلاتنا إذن؟!

لهذا أشكر اللجنة على رفضها وأطلب منها أن ترفض أكثر.

لن أتكلم كثيرا عن الوضع الاجتماعي فقد تطرق إليه الإخوة كثيرا بألم وهم مشكورون، أما عن العدالة فيراد تحويلها إلى مؤسسة تجارية.

إن العدالة سلطة الدستور واضح ولا حاجة إلى أن أقدم درسا في ذلك والإخوة مدركون لذلك.

إن المواطن بالزيادة في الرسوم على الوثائق وغيرها يصبح والله وكأنه يقصد مصالح الضرائب للدفع. وبهذا سيظل البني بدوره القاضي الذي يحكم لصالح الدفع مقابل منحي حقي.

يبدو أنه علينا أن نفضل في هذه القضايا ونبقها مؤسسة الدولة الجزائرية والشعب الجزائري، يهرب إليها المواطن ليتحصل على حقه.

من يدفع الضرائب؟ تعلمون، السيد الوزير، من يدفعها والله إنهم البسطاء أما الكبار فقد أكلونا وأكلوكم وسيأكلون كل الناس وكل الشعب الجزائري ولم يتركوا شيئا في هذه البلاد.

بالله عليكم، إننا نتكلم عن القطاعين الخاص والعام ولكن عندما نبحث لا نجد شيئا. لقد قلنا أثناء وجود السيد محافظ البنك هنا إن القطاع العام هو لأشخاص وليس للشعب الجزائري.

الجمركية المطبقة على آلات الري ومعدات السقي الممرز مثل معدات التقطير. لقد قفزت هذه الرسوم في قانون المالية لسنة 2000 من 15٪ إلى 45٪، كما قفزت هذه الرسوم على الأسمدة السائلة من 25٪ إلى 45٪ في نفس السنة.

السيد الوزير، هذا بغض النظر عن الانعكاسات السلبية الناتجة عن الاقتراح الوارد في مشروع هذا القانون والخاص بتوحيد معدلي الرسم على القيمة المضافة 14٪ و 21٪، اللذين يمسان أغلب عوامل الإنتاج الفلاحي، إذ تنجر زيادة في التكاليف بنسبة 3٪ إن اعتمد هذا الاقتراح.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نتساءل: كيف اعتمدتم نسبة 2٪ نسبة للتضخم سنة 2001 في حين يرتفع معدل الرسم على القيمة المضافة بنسبة 3٪ على أغلب المواد الواسعة الاستهلاك بينما المواد التي تستفيد من انخفاض معدل الرسم قليلة نسبيا؟...

السيد رئيس الجلسة: شكرا. نوقف أشغال الجلسة لنواصل النقاش في الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين ليلا.

رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة
والدقيقة السابعة عشرة مساء**

هذا من جهة ومن جهة أخرى تشجع الحكومة في إصلاحات جذرية في الميدان الاقتصادي، وأذكر خاصة الإصلاحات بل الثورة القائمة في قطاع الفلاحة -أول قطاع في التنمية وفي إحداث فرص العمل خارج المحروقات- باستحداث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وما ترتب عليه من تحفيزات للمنتجين ودعم لهم، حسب التوجيه الذي جاء به والذي يهدف إلى تنمية المنتوجات الملائمة للمناطق الطبيعية أي أخذ نوعية التربة وكمية الأمطار المتهاطلة على المنطقة والشروط الطبيعية الأخرى بعين الاعتبار. فانجر عن هذا وجوب تحويل القطع الأرضية التي كانت مخصصة لإنتاج الحبوب في كل الغرب الجزائري إلى إنتاج منتوجات أخرى. فعلى سبيل المثال توجد في ولاية سيدي بلعباس 180.000 هكتار كانت مخصصة تقليديا لإنتاج الحبوب ولم يحدد المخطط إلا 15.000 هكتار وفي بلدية مثل تلاغ مائي (200) هكتار فقط أي ما يعادل استفادة واحدة. مما يعني أن الفلاحين الذين يحافظون على إنتاج الحبوب خارج المخطط لا يستفيدون الدعم والتحفيزات المقررة من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

وعليه لن يبقى لهم إلا التحول إلى منتوجات أخرى مادام السبب الأول هو ضعف معدل تهاطل الأمطار وعليهم استعمال المياه الجوفية، التي هي نادرة بدورها، بالاستثمار في التقنيات الحديثة للاستغلال الأمثل للكميات القليلة الموجودة مقارنة بشساعة المساحات الصالحة للزراعة. غير أن مشروع القانون المعروض أمامنا لم يتصنف أي اقتراح بالنسبة إلى الرسوم